

في المستعمرة الإيطالية وينتهي في السودان الشمالي بدون مصب نظراً لضيق مائه في الزمان بعد استعمالها في ري الخيضان التي عملت خصيصاً هناك لهذا الغرض فلا يمكن بالحكم بوصول مائه الزائد إلى نهر النيل إلا بالرشح . وهذا الأمر لم يتحقق لغاية الآن خصوصاً وأن المسافة بين نهر الجاش ونهر عطبرة كبيرة وأن هذا الأخير والأول أيضاً يجفان في شهر نوفمبر من كل سنة

وما عدا ذلك فإن الأنهر الموجودة في المستعمرة الإيطالية هي خارجة بالمرّة عن وادي النيل فتنددرات أنهرها فتجذب نحو البحر الأحمر فإن كان ولا بد عن تحويل بحيرة تسانا أو جزء من مائها إلى هذه النقطة فذلك لا يمكن إلا بتعمير هذا الابل عمل فوق طويل جداً من تحت هذه الجبال الراسية لاجل الوصول إلى بحيرة تسانا مع أن حدود الأريترية تبعد مائة وعشرين كيلو متراً عن أقرب نقطة من البحيرة وهو أمر مستعسر جداً إذا لم يكن من الحال

هنا نذكر لاتفاقية الأزود كرومر مع الحبشة التي تمت في سنة ١٩٠٢ فإن كانت حقيقة فإنها تدافع بوجودها عن مصالح مصر لأن قبولها من ضمن أصحاب المصالح يجعلها الكفة الراجحة في أمر البت في مصير نهر النيل الأزرق والعدلية ونهر العاصم رغماً من وجوده حداً قاصداً بين الحبشة ( المقيدة بالاتفاقية مع إنجلترا ومصر ) ومستعمرة الأريترية يجعل الاحتياش بعيدين عن أي معاهدة أخرى بالنسبة لهذا النهر الذي تم الاتفاق عليه من قبل

## النيل بين مصر والسودان واوغندا والأريترية

ذكرت جريدتكم الفراء في عدد يوم الجمعة الماضي تحت هذا العنوان هذا الخبر الممتلئ من الاغراض التي انتهلتها الجريدة الإيطالية للدفاع عن مصالح إيطاليا الموهومة للاسباب الآتية أولاً - أن مستعمرة الأريترية هي بيئنة عن بحيرة تسانا وفرع نهر العطبرة الذي يكون حدودها الجنوبية مع الحبشة لا يأخذ مياهه من بحيرة تسانا بأي حال من الأحوال

ثانياً هذا الفرع يأخذ مياهه من المنحدرات الشمالية للجبال التي تحيط ببحيرة تسانا أي إن قم الجبال هي الحد الفاصل بين المياه التي تنحدر أثناء فصل الأمطار بين بحيرة تسانا وفرع نهر العطبرة ثالثاً - أنه لا يوجد نهر آخر غير آبابي الذي هو مبدأ النيل الأزرق وهو يأخذ ماءه من بحيرة تسانا

رابعاً - إن النيل الأزرق إذا أمكننا ان نسميه من مأخذه من بحيرة تسانا إلى نقطة تقاطعه بالخرطوم مع النيل الأبيض يمر في أراضي الحبشة أولاً ثم في أراضي السودان فهو إذن بعيد جداً عن المستعمرة النيبانية

وحيث يستنتج من ذلك ان مستعمرة الأريترية لا يدخلها ولا تقطع واحدة من مياه بحيرة تسانا فليس لها حق في ادعاء حق الارتفاق في استعمالها بأي حال من الأحوال لم أن نهر الجاش أو خور الجاش ينشدي

الضوابط التي يدخلها أي اتفاقية لانه حد قاصر بين السودان والحالية فلا يمكن طده ان تعبت به بدون ضمانات كافية  
هنا الاحتفظ على كاتب المقالة في الجريدة الايطالية انه يريد المباشرة في افواله للدفاع عن مصالح ايطاليا الموهومة على بحيرة تسانا  
يقول ان بهد مخرج بحيرة تسانا يوجد شلال ارتفاعه أربعون مترا وهذا لم يقل به احد لان اعظم شلال في بحاري فروع النيل هو شلال مركيزون المركب من ثلاثة أختدات: الاول ارتفاعه ثلاثة امتار والثاني ٧٠م والثالث أربعون متراً وهو موجود على مصب نيل فيكتوريا في بحيرة البرت

ثانياً بلغ به حيايه على الاساس المتقدم النير الصخيخ ان قال انهم زعموا القوة يمكن كهربة السكة الحديدية وتحويل التجارة الى بور سودان عوضاً عن مصوع أي ان الحبشة ستستغني عن النهر الايطالي لا رساله صح لانها عن طريق بور سودان السكر باني وهذا الزعم بهد تظليلا للراي العام فانه السكة الحديدية الامتدة الاذن من البحر الى قلب الحبشة هي سكة حديد حيوورج القرن ثاوية فلو قرض وان سكة بور سودان تكهربت فن المصالح النهر لثاوية هي التي تتأثر من ذلك

واذا فرضنا خطأ بوجود هذا الشلال فانه لا يمكن كهربة الخط من مأخذ بحيرة تسانا على سكة حديد تحترق الحبشة والسودان الى البحر الاحمر بطول ستمائة كيلو متر على الاقل فكل هذه التزام ليس لها نصيب من الصحة أبداً

واني اعجب كيف سكنت الله كتور محجوب ثابت عن هذا الثري بك الجديدين في مياه النيل فان كان العرض من مقالاته هو الدافع عن السودانين بدون مياه للنيل فهذا خطأ عظيم أما اذا كان القصد من كل مقالاته هو ضم القطرين لبعضهما بانهما فالذي لا يرضى بذلك انما هو ابنه جبان

مهندس

ولما كان هذا النهر ذا المجد او عظيم عند ماخذ فلا يمكن الاستفادة منه الا باقامة اعمال صناعية على مجراه وهذا ينافي المعاهدة المذكورة فحينئذ يمكن للمصري ان يعلم ان من جهة نهر النيل الاورقي والمطيرة لان صوت مصر يلزم انه يسمع في أي اتفاق جديد خصوصاً وان حقوقها على المياه اللازمة لها محفوظة من القديم اللهم الا اذا اراد القوم ان يسبقونا الى عمل اعمال هندسية للاستفادة من مياه هذين النهرين التي تضيع هدراً في البحر الابيض المتوسط وهذا الذي نخشاه ونخشاه اليوم أكثر مما سبق لان حقوق مصر ثابتة على المياه اللازمة لكل اراضيها المزروعة الحالية لا احسن محصول

اما ذكركم لاوغنده فاني السب ذلك الى وجود منابع النيل في هذه المستمرة وان تصریح اللورد كرزن بذلك لا يمكن ان يكون الفرض منه استعمال مياه نيل فيكتوريا او بحر الجبل للرعي لان كثرة المطر في هذه الجهات تجردون الزراعة الصيفية خصوصاً وان الامطار تبتدي من شهر ابريل وان زمن زراعة القطن في قنر اوغانده مخالفة لاختيه السوداني في بطاح الجزيرة وقد اكتفى القوم هناك بزراعته على الامطار من زمن مضى بلون ان يفكر في الاستفادة من مياه النيل لريه

فدخول اوغانده في اتفاقية اللورد كرزن هو لتعديل قيمة التمويضات التي تلزم من اقامة خزان بحيرة البرت فقط كما ان اوغانده لا تقارض ابداً في اصلاح او تطوير مجرى نيل فيكتوريا لانه سيحفظ المستقعات الموجودة على بحيرة شوجا كما انه سيصلح الحماة الصحية في هذه الاصقاع

وهذه التمويضات تقتصر على دفع قيمة القرى والاراضي الزراعية القليلة المساحة التي ستغرق من اقامة خزان بحيرة البرت اما نهر